Application of IFRS 17 Insurance Contracts: An Analytical Study of the Readiness of Syrian Insurance Companies Registered with the Syrian Securities and Exchange Commission and the Expected Effects on Financial Statements

Dr. Haidar Abdulhadi Haidar*

(Received 6 / 7 / 2026. Accepted 15 / 9 / 2026)

□ ABSTRACT □

This study analyzes the readiness of Syrian insurance companies listed in the Syrian Commission on Financial Markets and Securities to implement IFRS 17 "Insurance Contracts," and explores its potential effects on their financial statements, in light of global experiences and prior literature. The study employed a content analysis of the annual reports and corporate governance reports of six Syrian insurance companies for fiscal year 2024, along with a review of nine previous studies addressing the standard's implementation in various contexts, while incorporating the mathematical aspects of calculating insurance liabilities per IFRS 17. The findings revealed that readiness levels, based on the disclosure measurement index used, ranged between "very low" and "low," with most disclosures not exceeding the formal aspect of implementation deferral. Additionally, the study presented proposed structures for the statement of profit or loss and statement of financial position under IFRS 17, clarifying fundamental changes to accounting items. The study concluded with practical recommendations directed to the supervisory authority, insurance companies, and investors to address this readiness gap.

Keywords: Insurance contracts, Syrian insurance companies, liabilities from insurance contracts, Mathematical modeling, illustrative financial statements.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Associate Professor, Department Of Accounting, Latakia University (Formerly Tishreen) , Latakia, Syria. haidar.haidar@latakia-univ.edu.sy

تطبيق المعيار الدولي IFRS 17 لعقود التأمين: دراسة تحليلية لمدى استعداد شركات التأمين السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية والآثار المتوقعة على القوائم المالية

د. حيدر عبد الهادي حيدر *

(تاريخ الإيداع **6** / **7** / **2026**. قُبِل للنشر في 15 / 9 / **2026**)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى استعداد شركات التأمين السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17" (IFRS 17) عقود التأمين"، واستكشاف الآثار المحتملة لهذا المعيار على القوائم المالية لهذه الشركات، وذلك في ضوء التجارب العالمية والتحديات التي وثقتها الدراسات السابقة. اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى التقارير المالية السنوية وتقارير حوكمة الشركات لست شركات تأمين سورية للعام المالي 2024، بالإضافة إلى استعراض وتحليل تسع دراسات سابقة تناولت تطبيق المعيار في سياقات مختلفة، مع تضمين الجانب الرياضي لحساب الالتزامات التأمينية وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار IFRS 17. أظهرت الدراسة أن مستويات الجاهزية عند شركات التأمين بحسب مقياس الإفصاح المستخدم تراوحت بين "جاهزية متدنية جداً" و"جاهزية متدنية"، ولم تتجاوز معظم الإفصاحات الجانب الشكلي المتعلق بتأجيل التطبيق. كما تم عرض هياكل للقوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) في ظلIFRS 17 ، مع توضيح التغيرات الأساسية التي ستطرأ على البنود. واختتمت الدراسة بتوصيات عملية موجهة إلى كل من هيئة الإشراف وشركات التأمين والمستثمرين للتعامل مع هذه الفجوة في الجاهزية.

الكلمات المفتاحية: IFRS 17، عقود التأمين، شركات التأمين السورية، التزامات عقود التأمين، النمذجة الرياضية، قوائم مالية إيضاحية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)، اللاذقية، سورية.**
haidar.haidar@latakia-univ.edu.sy

1- مقدمة:

تطورت محاسبة عقود التأمين بشكل نوعي مع إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعيار الدولي IFRS 17 عقود التأمين والذي جاء بعد عقدين من البحث والتطوير. هدف المعيار الجديد إلى توحيد الممارسات المحاسبية المطبقة على عقود التأمين، والتي تباينت بشكل كبير بين الدول المختلفة، وحتى بين الشركات داخل الدولة الواحدة، كما سعى إلى زيادة شفافية الافصاحات المرتبطة بالالتزامات الناتجة عن عقود التأمين. كان المعيار السابق IFRS 4، الساري المفعول منذ عام 2004، معياراً مؤقتاً يسمح بالتنوع في الممارسات المحاسبية المرتبطة بعقود التأمين، مما خلق صعوبات كبيرة في مقارنة البيانات المالية لشركات التأمين وتفسير نتائج أعمالها[1,2] . هذا التنوع بالممارسات المحاسبية دفع بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تطوير IFRS 17 ليحل محل IFRS 4، بهدف توحيد النماذج المحاسبية المستخدمة في معالجة عقود التأمين، وتعزيز الشفافية وقابلية المقارنة، وتوفير معلومات أكثر تعبيراً عن الأداء المالي الحقيقي لشركات التأمين [3,4].

ارتكز التغيير الجوهري الذي احدثه المعيار IFRS 17 في كيفية قياس الالتزامات الناتجة عن عقود التأمين. فبدلا من الأساليب التقليدية التي تعتمد غالبا على افتراضات ثابتة أو قواعد مبسطة (نسب ثابتة لاحتساب الاحتياطيات، جداول وفيات ثابتة، معدلات خصم ثابتة، إضافة نسب ثابتة كتعديل للمخاطر) [1,2]، فرض المعيار IFRS 17 نهجاً يأخذ بالاعتبار التطورات المستقبلية المحتملة (Forward-looking) وذلك من خلال نموذج يقوم على ثلاث ركائز أساسية: تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من خلال سيناريوهات مختلفة يتم ترجيحها باحتمال وقوعها، خصم هذه التدفقات النقدية لتعكس القيمة الوقتية للنقود، وإضافة مبلغ لتغطية المخاطر غير المالية (مخاطر إلغاء العقود قبل موعد استحقاقها، مخاطر الكوارث، مخاطر زيادة تكاليف إدارة المطالبات بأكثر من المتوقع). كما ادخل المعيار مفهوم هامش الخدمة التعاقدية (Contractual Service Margin (CSM وهو الربح المتوقع وغير المحقق من عقد التأمين، والذي يتم تأجيل الاعتراف به كإيراد ليتوافق تحققه مع فترة التغطية التأمينية ومدى وفاء شركة التأمين لواجباتها تجاه المؤمن عليهم، مما ينتج عنه تعزيز مبدأ المقابلة [3, 5].

كان التاريخ الأول لبدء التطبيق الإلزامي للمعيار مع بداية سنة 2021، ثم تم تأجيله ليكون التاريخ النهائي مع بداية السنة المالية 2023 لمعظم الدول، مع استثناءات لبعض الأسواق التي منحت فترات انتقالية أطول [2]. في السياق السوري، ومع صدور تعميم من هيئة الإشراف على التأمين (رقم 80/ص بتاريخ 27 كانون الثاني 2025) بتأجيل التطبيق الإلزامي إلى السنة المالية 2025، مع السماح بالتبني المبكر، وجدت شركات التأمين السورية الخاصة نفسها أمام تحديات كبيرة مرتبطة بالقدرة على تطبيق متطلبات المعيار. يكشف فحص افصاحات الشركات في تقاريرها السنوية وتقارير الحوكمة لسنة 2024 عن وجود مستويات متفاوتة من النضج المؤسساتي لمتطلبات هذا المعيار. مثل هذا التفاوت أحد الحوافز الرئيسية لإجراء هذه الدراسة والتي تسعى لتقييم مدى استعداد الشركات لتطبيق المعيار.

تنوعت الدراسات الأكاديمية التي تناولت تحديات تطبيق المعيار IIFRS 17 بين تلك التي تناولت النموذج الرياضي لحساب الالتزامات من عقود التأمين .Palmborg et al (2021) [3]، إلى تلك التي بحثت التحديات العملية للتنفيذ، وقياس أثر المعيار على جودة التقارير المالية والشفافية Muchirahondo (2020) [1]، في حين تناولت دراسات أخرى فجوة الجاهزية لدى شركات التأمين Owais & Dahiyat (2021) [6] و.Hamza et al (2024) [7]. أما على الصعيد الأوروبي فقد وثقت دراسة .Ter Hoeven et al (2024) [2] التنوع الكبير في الافصاحات الأولى للبدء بتطبيق المعيار. خلصت هذه الدراسات مجتمعة إلى أن IFRS 17 يحسّن الشفافية وقابلية المقارنة، لكنه يفرض

تحديات تشغيلية وفنية كبيرة، خاصة في الأسواق الناشئة التي تعاني من نقص البنية التحتية للبيانات والخبرات الاكتوارية اللازمة. وبناءً على نتائج هذه الدراسات فإن تطبيق هذا المعيار قد يؤدي إلى تغييرات كبيرة على القوائم المالية لشركات التأمين ويتطلب بنية فنية واكتوارية قد لا تكون متوفرة، وعلى الأخص في الأسواق الناشئة. لذلك تسعى هذه الدراسة أيضا لمحاكاة الآثار المرتقبة لتطبيق هذا المعيار على القوائم المالية، ولمعرفة اهم التحديات التي ستواجه تطبيقه في سوق التأمين السورية.

2- أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهداف البحث في تقييم مدى استعداد شركات التأمين السورية لتطبيق المعيار IFRS 17 ومعرفة التغييرات التي سيحدثها تطبيق هذا المعيار سواء على البنود المختلفة الظاهرة في هذه القوائم أو على تغيير طبيعة البنود، بالإضافة إلى تقييم نتائج البحث في ضوء التجارب في أسواق أخرى سواء ناشئة أو متقدمة.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أكثر من جانب، يأتي في مقدمتها شمولها لجميع شركات التأمين السورية المسجلة لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية دون الاقتصار على عينة انتقائية، مما قد يسهم في تقديم صورة أوسع لواقع القطاع. كما تم تقديم تطبيق استرشادي للبنود الأساسية في القوائم المالية التي ستشهد تغييرا مع تطبيق المعيار. يُضاف إلى ذلك، استعراض الدراسة لآلية عمل هامش الخدمة التعاقدي (CSM) وتعديل المخاطر (RA) وكيفية حساب الالتزامات من عقود التأمين، بالاستناد إلى الدراسة الأكاديمية الرائدة لـ .Palmborg et al (2021) [3]. كما تسعى الدراسة إلى تقييم نتائجها ربطا بالدراسات السابقة التي أجريت في أوروبا وجنوب أفريقيا والأردن، مما يعزز من إمكانية تعميم النتائج واستخلاص دروس مفيدة للأسواق الناشئة المشابهة.

3- الإطار النظري:

يُناقش هذا القسم نماذج القياس الثلاث الرئيسية التي يتضمنها المعيار IFRS 17، مع التركيز على نموذج القياس العام(General Measurement Model GMM) والذي ينطبق على معظم عقود التأمين في السوق السورية لأن الغالبية العظمى من عقود التأمين لدى شركات التأمين الخاصة، بناءً على ما ورد في التحليل القطاعي ضمن التقارير السنوية للشركات الست هي من نوع التأمين العام (Non-Life) والتأمين الصحي قصير الأجل، والتي لا تتوفر فيها عادةً شروط المشاركة المباشرة. لذلك فإن هذه الدراسة ستركز على نموذج القياس العام باعتباره الأكثر صلة بتطبيقات شركات التأمين السورية.

هناك ثلاث ركائز أساسية لقياس الالتزامات المترتبة من عقود التأمين ولتقدير الأقساط وتوقيت الاعتراف بالإيرادات المرتبطة بعقود التأمين وذلك وفق نموذج القياس العام GMM الذي يتضمنه المعيار IFRS 17 [3]:

1. تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المرجحة باحتمالات وقوعها: يتوجب على شركة التأمين تقدير جميع التدفقات النقدية المتوقعة من العقد (أقساط داخلة، ومطالبات ومصاريف خارجة) وذلك طوال مدة العقد. لا يكفي عند التقدير الاخذ بسيناريو واحد للتدفقات المتوقعة، بل يجب حساب المتوسط الاحتمالي لجميع السيناريوهات الممكنة (كوجود سيناريو متفائل ومتشائم وواقعي)، مما يتطلب استخدام نماذج اكتوارية متقدمة، وعلى الأخص مع عقود التأمين طويلة الاجل (عقود التأمين على الحياة، عقود التأمين الصحي). وتُحتسب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وفق المعادلة التالية:

$$PVFCF = \sum \frac{FCF}{(1+r)^t} \qquad (1)$$

حيث أن:

FCF التدفقات النقدية للوفاء (بالالتزامات) وهي عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة (الأقساط المتوقع تحصيلها من حملة الوثائق) والتدفقات النقدية الخارجة المتوقعة (المطالبات المتوقع دفعها والمصاريف النقدية للاستحواذ على العقود والمصاريف الأخرى للوفاء بالالتزامات تجاه حملة الوثائق)

r معدل الخصم المُستخدم والذي يُفترض أن يُثبت عن الاعتراف الأولي بالعقد Locked-in Rate وذلك وفق متطلبات العقد

t مؤشر سنوي لعدد السنوات التي قد يمتد إليها العقد.

2. يجب عند حساب التدفقات النقدية للوفاء بالالتزامات الأخذ بعين الاعتبار المخاطر غير المالية، وهو ما يمثل التعويض الذي تطالب به الشركة لتحملها حالة عدم اليقين المرتبطة بهذه التدفقات النقدية. ويتحدد مقدار التعويض عن المخاطر غير المالية بمقدار "درجة الثقة(Confidence Level) الذي ترغب الشركة في الوصول إليه. تشمل هذه المخاطر على مجموعة واسعة من المخاطر منها: الإلغاء المبكر للعقود، تقلبات المصاريف الإدارية وقيمة المطالبات، مخاطر اختلاف معدلات الوفيات عن المتوقع، المخاطر المرتبطة بانتشار الأوبئة والأمراض
3. يُضاف إلى التدفقات النقدية للوفاء المعدلة بالمخاطر غير المالية هامش الخدمة التعاقدية (CSM) وهو الربح المتوقع من عقود التأمين والذي يتم تأجيل الاعتراف به لمواءمة توقيت الاعتراف بالإيرادات مع تقديم الخدمة (التغطية التأمينية).

يُمكن حساب قيمة الالتزام الإجمالية لمجموعة من العقود الرابحة g خلال الفترة t كما يلي [3] :

$$L^{(t,g)} = L_{\mathrm{RC}}^{(t,g)} + L_{\mathrm{IC}}^{(t,g)} = (PVFCF + RA) + CSM^{(t,g)} \qquad (2)$$

حيث:

$L^{(t,g)}$: قيمة الالتزام الإجمالية للمجموعة g (مجموعة من عقود التأمين المتشابهة) في الوقت t.

$L_{\mathrm{RC}}^{(t,g)}$: قيمة الالتزام المرتبط بالتغطية التأمينية المتبقية (Liability for Remaining Coverage)، وتتضمن قيمة الالتزام المرتبط بالتغطية التأمينية المتبقية بدورها كل من:

- $L_{\mathrm{SP}}^{(t,g)}$: ذلك الجزء من الالتزام المرتبط بالخدمات التي من المتوقع تقديمها خلال الفترة الحالية
- $L_{\mathrm{FS}}^{(t,g)}$ ذلك الجزء من الالتزام المرتبط بالخدمات المستقبلية. ويتم احتساب $L_{\mathrm{FS}}^{(t,g)}$ من خلال معادلة استرجاعية تعتمد على الخصم ومعدلات الفائدة المقفلة عند بداية العقد.(t_0) (يتم تثبيت سعر الفائدة المستخدم للخصم عند بداية العقد)

$L_{\mathrm{IC}}^{(t,g)}$: الالتزام عن المطالبات الواقعة خلال الفترة الحالية (Liability for Incurred Claims)

$PVFCF$: القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية

RA: تعديل المخاطر. يجب التنويه إلى أن تعديل المخاطر هو جزء لا يتجزأ من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، وليس عنصراً منفصلاً يتم إضافته بشكل اختياري. تم فصله للتوضيح فقط أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للإيفاء بالالتزامات التأمينية يجب أن تكون معدلة بالمخاطر غير المالية.

$CSM^{(t,g)}$: هامش الخدمة التعاقدي لهذه المجموعة من العقود هو مكون منفصل في إجمالي قيمة الالتزام، ويتم تعديله بناءً على التغيرات في قيمة الخدمة المستقبلية.

وفقا لدراسة .Palmborg et al (2021) [3] فإن هامش الخدمة التعاقدي يتطور مع الزمن وفقاً لقواعد محددة، حيث يزيد بمقدار الفائدة المتراكمة. يتم احتساب الفائدة المتراكمة (Interest Accretion) على رصيد هامش الخدمة التعاقدية(CSM) **في** بداية كل فترة، وذلك باستخدام معدلات الخصم المحددة عند الاعتراف الأولي بالعقد (Locked-in rates). هذا الإجراء يعوض الشركة عن تأجيل الاعتراف بالربح ويؤدي إلى زيادة رصيد هامش الخدمة التعاقدي قبل أن يتم إطفاؤه وتوزيعه على الفترات المحاسبية اللاحقة. كما يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدي صعوداً أو نزولاً تبعاً للتغيرات في التقديرات المستقبلية للتدفقات النقدية المتعلقة بالخدمات المستقبلية. جزء من الـ CSM يتم إطفاؤه (أي يُسجل كإيراد) في كل فترة t بناءً على وحدات التغطية (Coverage Units) وهي مفهوم يعكس كمية الخدمات المقدمة في تلك الفترة، ويتم تحديدها بناءً على كمية المنافع المتوقعة ومدة التغطية المتبقية لكل عقد، مع مراعاة عوامل مثل الوفيات، والإلغاءات، وانتهاء العقود. ولا يقتصر تعريف وحدات التغطية على التوزيع الزمني المتساوي، بل يرتكز على طبيعة الخدمات المقدمة لكل نوع من أنواع العقود.

لعل الأهم في هذه العلاقة هو التفاعل بين التزام الخدمات المستقبلية وهامش الخدمة التعاقدي حيث أن قيمة $L_{\mathrm{FS}}^{(t,g)}$ (التزام الخدمات المستقبلية) تتفاعل بشكل مباشر مع هامش الخدمة التعاقدي فإذا ما تغيرت الافتراضات المستقبلية (مثل توقع زيادة متوسط أعمار المؤمنين في معاشات التقاعد)، فإن هذا التغيير سيعمل على تعديل قيمة $L_{\mathrm{FS}}^{(t,g)}$، وفي المقابل، سيتم تعديل هامش الخدمة التعاقدي بنفس القيمة (ولكن بالإشارة المعاكسة) لتبقى قيمة إجمالي الالتزام دون تغيير وبالتالي لن ينعكس هذا التغيير على قائمة الدخل مباشرة، بل سيؤجل من خلال هامش الخدمة التعاقدية [3] ، وعليه يعمل هامش الخدمة التعاقدي كـ "ممتص صدمات" puffer يخفف من تأثير التقلبات الناتجة عن تغير التقديرات على قائمة الدخل.

ولحساب الربح أو الخسارة من مجموعة عقود تأمين أوضحت دراسة .Palmborg et al (2021) [3] أن الربح أو الخسارة ($\mathrm{P\&L}_t^{(g)}$) لأي مجموعة عقود تأمين g في فترة محاسبية t يتم احتسابها وفق المعادلة الأساسية كما وردت في المرجع:

$$P\&L_t^{(g)} = L^{(t-1,g)} + CSM^{(t-1,g)} + P^{(t,g)} - (L^{(t,g)} + CSM^{(t,g)}) - I_t^{(g)} \qquad (3)$$

والتي يُمكن إعادة ترتيبها كما يلي:

$$P\&L_t^{(g)} = (P^{(t,g)} - I_t^{(g)}) + (L^{(t-1,g)} - L^{(t,g)}) + (CSM^{(t-1,g)} - CSM^{(t,g)}) \qquad (4)$$

تسمح إعادة الترتيب بتقسيم الربح أو الخسارة إلى ثلاث مكونات مستقلة:

- $(P^{(t,g)} - I_t^{(g)})$ صافي التدفقات النقدية خلال الفترة، وهي الفرق بين الأقساط المحصلة والمطالبات المدفوعة في الفترة
- $(L^{(t-1,g)} - L^{(t,g)})$ يُعبر عن الانخفاض (أو الارتفاع) في قيمة إجمالي الالتزام، باستثناء هامش الخدمة التعاقدي، بين بداية الفترة $t-1$ ونهايتها t. عندما تكون القيمة موجبة أي أن إجمالي الالتزام قد انخفض فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الربح في الفترة t.

- $(CSM^{(t-1,g)} - CSM^{(t,g)})$ التغير في هامش الخدمة التعاقدي والذي ينتج عن: إطفاء جزء من الهامش كإيراد متحقق بناء على وحدات التغطية المقدمة خلال الفترة، التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية وتراكم الفائدة باستخدام معدلات الخصم المثبتة عن الاعتراف الاولي. إذا كان هذا التغير موجب سيؤدي لزيادة الربح.

لا بد من التنويه إلى أنه يجب وفق المعيار تجميع عقود التأمين الصادرة في فترات زمنية تقل عن 12 شهر ضمن مجموعات وذلك لأغراض القياس والإفصاح وحساب هامش الخدمة التعاقدي، مما يعني أن كل سنة إصدار تُشكل "فوجاً" محاسبياً مستقلاً (ما يُعرف بالفترات السنوية Annual Cohorts)

نظراً لتعقيد النموذج العام في احتساب الالتزامات والأرباح الناتجة عن عقود التأمين، يُتيح المعيار IFRS 17 استخدام نموذج بديل مبسط يُعرف بـ "نموذج توزيع الأقساط (Premium Allocation Approach – PAA) "، وهو موجه بشكل أساسي لعقود التأمين قصيرة الأجل التي لا تتجاوز فترة تغطيتها السنة الواحدة. الفكرة الرئيسية لهذا النموذج هي أن الالتزام بالتغطية المتبقية (Liability for Remaining Coverage) يُحتسب بالاعتماد على الأقساط المحصلة فعلاً، بدلاً من الاعتماد على التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة أو تعديلات المخاطر، مما يجعله مشابهًا لطريقة احتساب "احتياطي الأقساط غير المكتسبة" التقليدية في المعيار السابق4 IFRS . من أبرز مزايا هذا النموذج أنه لا يتطلب حساب هامش الخدمة التعاقدية (CSM) أو تعديل المخاطر (RA) Risk Adjustment بشكل منفصل، وهذا ما يقلل بشكل كبير من تعقيدات التطبيق. ومع ذلك، يُشترط لاستخدام هذا النموذج ألا يكون هناك فرق جوهري بين نتائجه ونتائج النموذج العام(GMM) ، ويتم اختبار هذا الشرط عند الاعتراف الأولي. ونتيجةً لبساطته وسهولة تطبيقه، يُعتبر PAA النموذج المفضل لدى معظم شركات التأمين العامة (Non–Life Insurance) التي تنطبق عليها شروط الأهلية، خاصة في عقود التأمين على السيارات والتأمين الصحي السنوي والتأمين على الحريق [8,9].

إلى جانب النموذج العام (GMM) ونموذج توزيع الأقساط (PAA)، يُتيح المعيار IFRS 17 نموذجاً ثالثاً يُعرف بـ "نموذج الرسوم المتغيرة(Variable Fee Approach – VFA) "، وهو تطوير خاص للنموذج العام صُمم خصيصاً لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة(Direct Participation Features) ، حيث تقدم الشركة خدمات استثمارية رئيسية مقابل رسوم محددة. يتميز هذا النموذج بأن التزام الشركة تجاه المؤمن له يُحتسب كـ القيمة العادلة للأصول المرتبطة بالعقد (Underlying Items) مطروحاً منها رسماً متغيراً تحصل عليه الشركة مقابل خدماتها. وتكمن خصوصية هذا النموذج في معالجته هامش الخدمة التعاقدية، حيث يُعدل ليعكس التغيرات في القيمة العادلة لحصة الشركة من الأصول المرتبطة، بالإضافة إلى التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالخدمات المستقبلية. ونتيجة لذلك، فإن التقلبات الناتجة عن تغيرات أسعار السوق (مثل أسعار الفائدة وأسعار الأصول) لا تنعكس مباشرة في قائمة الدخل، بل تُحمّل على الـ CSM أولاً، مما يجعله ايضا بمثابة "ممتص صدمات "يقلل من تقلب الأرباح السنوية. أما بالنسبة لمعالجة أرباح الاستثمار، فهناك طريقتان معتمدتان: الأولى من خلال إجمالي التدفقات النقدية، والثانية من خلال نهج دخل الرسوم، وكلاهما يؤدي إلى النتيجة النهائية نفسها ولكن بمستويات مختلفة من التبسيط التشغيلي. وبموجب أحكام المعيار، يُطبق هذا النموذج بشكل أساسي على عقود التأمين على الحياة المرتبطة بوحدات استثمارية (Unit–Linked)، والمعاشات المتغيرة، وعقود المشاركة في الأرباح عند توفر ثلاثة شروط محددة تتعلق بوجود أصول أساسية محددة بوضوح، ومشاركة جوهرية للمؤمن له في عوائدها، وارتباط جوهري بين المدفوعات وتلك العوائد." [10, 11]

إلى جانب نماذج القياس الثلاثة، يفرض المعيار IFRS 17 معاملة خاصة لمجموعات العقود التي يتوقع أن تكون خاسرة منذ البداية أو التي تصبح خاسرة لاحقاً (ما يُعرف بـ "العقود المرهقة"). في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالخسارة المتوقعة فوراً في قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي بالعقد أو عند تحول المجموعة إلى حالة الخسارة، ويتم إنشاء "مكون خسارة (Loss Component) "ضمن الالتزام بالتغطية المتبقية .(LRC) والأهم من ذلك، أن التغيرات اللاحقة في الافتراضات المستقبلية المتعلقة بالخدمات المستقبلية تؤثر بشكل مباشر على قائمة الدخل (من خلال زيادة أو عكس مكون الخسارة)، بدلاً من تعديل الـ CSM كما هو الحال في العقود الرابحة. هذه الآلية تضمن عدم إخفاء الخسائر أو تعويضها بأرباح عقود أخرى، وتعزز شفافية الأداء المالي، ولكنها في المقابل تزيد من تقلب الأرباح المعلنة في الفترات التي تصبح فيها مجموعات العقود مرهقة [12,13]

4- مراجعة الدراسات السابقة:

شهدت السنوات السابقة اهتماما اكاديميا ملحوظا بالمعيار الدولي IFRS 17، إذ تناولت العديد من الدراسات هذا المعيار من عدة جوانب تراوحت بين تحليل جوانبه الرياضية مروراً بتقييم تجارب تطبيقه على أسواق ناشئة، ووصولا إلى مقارنة تجارب دول متقدمة في تطبيق المعيار

فقد قدمت دراسة .Palmborg et al (2021) [3] تحليلا للأسس الرياضية لتطبيق المعيار الدولي IFRS 17 والذي لم تتناوله الكثير من الدراسات السابقة التي بقيت ضمن الإطار الوصفي للتغيرات التي سيجلبها تطبيق المعيار. في السياق نفسه، قدم Vazov & Hristozov (2025) [5] في بحثهم دراسة نمذجة نظرية (Modeling-based) تناولت أثر IFRS 17 على إدارة الأرباح، وأظهرت من خلال أمثلة محاكاة أن هامش الخدمة التعاقدي يعمل كآلية لامتصاص الصدمات تقلل من تقلب الأرباح السنوية.

قامت دراسات أخرى بتحليل أهم التحديات التي قد ترافق التطبيق العملي للمعيار IFRS 17، مثل دراسة Pulawska & Strzelczyk (2025) [4] والتي قامت بتحليل آراء 68 مشاركاً في السوق (خبراء، ممارسين، باحثين) ووجدت الدراسة أن الفترات السنوية، معالجة العقود المرهقة، احتساب معدلات الخصم، ونموذج توزيع الأقساط PAA التطبيق لأول مرة. اشارت الدراسة أيضا إلى أن بعض التحديات ستفقد أهميتها بمرور الوقت بعد البدء بتطبيق المعيار (مثل الفترات السنوية ومعالجة العقود المرهقة)، بينما تبقى تحديات أخرى مستمرة مثل نموذج توزيع الأقساط PAA والربط مع المعيار IFRS 9 [4].

في دراسة نوعية أجرتها Muchirahondo (2020) [1] في جنوب أفريقيا، اعتمدت الباحثة على مقابلات معمقة مع خبراء في مجال التأمين. توصلت الدراسة إلى أن الخبراء يؤيدون المبادئ الاساسية لـ IFRS 17 ويعتقدون أنها قادرة على تحسين جودة المعلومات المالية بشكل ملحوظ، لكنهم أشاروا أيضا إلى التعقيدات المصاحبة للتطبيق والاستخدام المكثف للأحكام الشخصية (Judgements) في مجالات حساسة مثل تحديد التدفقات النقدية الداخلة في نموذج القياس العام واختيار طريقة احتساب تعديل المخاطر(RA) ، مما قد يهدد قابلية المقارنة بين الشركات المختلفة [1].

اتجهت دراسات أخرى إلى قياس الجاهزية الفعلية في الأسواق الناشئة، وهي الأقرب إلى سياق الدراسة الحالية، كدراسة Owais & Dahiyat(2021) [6] على شركات التأمين الأردنية، حيث استخدمت الدراسة استبانة شملت 123 مبحوث ووجدت أن الشركات الأردنية غير جاهزة لتطبيق17 IFRS ، وأن التحديات الأكبر تتمثل في :تحدي البيانات (Data Challenge)، يليه تحدي التطبيق لأول مرة (First-time Implementation)، ثم تحدي الأنظمة (Systems)، وأخيراً تحدي عرض النتائج [6].

في دراسة ثانية لنفس الباحثين Dahiyat & Owais (2021) [14] تم التركيز على الأثر النوعي المرتقب للمعيار على جودة المعلومات المحاسبية. طبقت الدراسة في سوق التأمين الأردنية (قبل تطبيق المعيار) واعتمدت على الاستبانات ووجدت أن المبحوثين يتوقعون تأثيرا إيجابيا لتطبيق المعيار IFRS 17 على جودة التقارير المالية، وعلى الأخص فيما يتعلق بقابلية المقارنة والتمثيل الصادق.

هناك دراسات أخرى حاولت الربط بين المعيار IFRS 17 ومعايير الأداء المالي كدراسة .Hamza et al (2024) [7] التي جرت على بورصة عمان والتي وجدت اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار على كل من الملاءة المالية (Solvency) والربحية. من ناحية أخرى، درست Alzobaidy & Al-Mashhadani (2021) [15] في العراق نماذج القياس الثلاث التي يتضمنها المعيار، ووجدت أن هناك علاقة ذات دلالة بين هذه النماذج وهامش الملاءة المالية.

عند الانتقال إلى الدراسات التطبيقية في الأسواق المتقدمة، تُعد دراسة .Ter Hoeven et al (2024) [2] من أوائل الدراسات التي وثقت التطبيق الفعلي لـIFRS 17 ، حيث قام الباحثون بتحليل التقارير المالية لأول سنة تطبيق (2023) لعينة شملت 24 شركة تأمين أوروبية كبرى. وكشفت النتائج عن التزام واضح بالمتطلبات الأساسية للإفصاح، ولكن في الوقت نفسه، رصدت الدراسة تنوعاً كبيراً في الخيارات المحاسبية التي اعتمدتها الشركات، وأبرزها استخدام "إعفاء الفترات السنوية (EU carve-out) "الذي سمح للشركات الأوروبية بعدم تطبيق شرط تجميع العقود في فترات سنوية صارمة (وهو ما يُعرف بمتطلبات الفترات السنوية -Annual Cohorts)، وكذلك خيار عرض الإيرادات المالية في الدخل الشامل الآخر (OCI option) بدلاً من قائمة الدخل[2] . أضعف هذا التنوع قابلية المقارنة بين الشركات الأوروبية نفسها في السنة الأولى للتطبيق، وهو ما يتناقض مع الهدف الاساسي للمعيار في توحيد الممارسات وتعزيز المقارنة عبر الحدود.

من الدراسات القليلة التي تمت في سورية حول المعيار الدولي IFRS 17 كانت دراسة Al-Younes (2023) [16]، والتي قامت باقتراح نموذج محاسبي لتطبيق المعيار على شركات التأمين السورية، وتطبيقه تجريبياً على شركة "المتحدة للتأمين "كدراسة حالة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النموذج المقترح يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وإلى إعادة توزيع الأرباح بشكل أكثر عدالة على كامل فترة التغطية التأمينية بدلاً من تراكمها في السنة الأولى. كما أشارت النتائج إلى وجود تحسن ملحوظ في الأداء المالي للشركة بعد التطبيق مقارنة بالفترة السابقة. ورغم ما تمثله دراسة Al-Younes (2023) [16] من إضافة نوعية كأول محاولة سورية لتصميم نموذج تطبيقي للمعيار IFRS 17، إلا أن التطبيق الإحصائي الرئيسي للدراسة اعتمد على شركة واحدة، مع محاولة لاحقة لتوسيع النتائج لتشمل ثلاث شركات أخرى في جوانب محدودة من التحليل.

وتأتي هذه الدراسة لتكمل الجهود السابقة من خلال محاولة الجمع بين ثلاث محاور وهي: (1) تحليل محتوى التقارير المالية الفعلية لشركات تأمين في سوق ناشئ (وهي شركات التأمين الست المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)، (2) المقارنة بنتائج الدراسات العالمية، و(3) تقديم نموذج افتراضي لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي وفق المعيار IFRS 17.

5- طرائق البحث ومواده:

تكونت عينة الدراسة من جميع شركات التأمين المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية السورية وهي: أروب سورية، المشرق العربي، الاتحاد التعاوني، السورية الكويتية، السورية الوطنية والمتحدة للتأمين. تم استبعاد شركة العقيلة التكافلية لاختلاف نموذج العمل لديها عن باقي شركات التأمين التقليدية.

اعتمدت الدراسة في تحليلها على نوعين رئيسيين من البيانات الثانوية وهي التقارير المالية السنوية المدققة لعام 2024 وتقارير حوكمة الشركات للعام نفسه، حيث شكلت هذه التقارير المادة الأساسية لتحليل مدى جاهزية كل شركة لتطبيق المعيار. كما تم الاعتماد على دراسات سابقة متنوعة لتشكيل الإطار النظري والمقارن للبحث. ومن حيث أسلوب التحليل، تم استخدام تحليل المحتوى النوعي لتصنيف الشركات وفقاً لدرجة جاهزيتها، إلى جانب المنهج الاستنباطي لتطبيقات النمذجة المالية الافتراضية، والمنهج المقارن لوضع نتائج الشركات السورية في سياقها العالمي من خلال مقارنتها بنتائج دراسات سابقة في أسواق متقدمة وناشئة.

6- حدود الدراسة:

اعتمد تقييم مدى جاهزية الشركات بشكل أساسي على ما تم الإفصاح عنه في التقارير السنوية وتقارير الحوكمة للشركات الست عينة الدراسة، مما يعني أن التقييم يعكس مستوى الإفصاح وليس بالضرورة مدى الجاهزية الفعلية للتطبيق أو البنية التحتية الداخلية غير المعلنة. كما تقتصر الدراسة على العام المالي 2024، وهو ما يجعل النتائج غير قابلة للتعميم على فترات زمنية سابقة أو لاحقة قد تشهد تغيرات تنظيمية أو تشغيلية جوهرية.

كما أن عرض هياكل قوائم مالية شكلية دون وجود ارقام يمثل حداً منهجياً إضافياً، ولكن غياب البيانات التفصيلية حال دون إجراء نمذجة رقمية فعلية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل، مما يفتح الباب أمام دراسات مستقبلية يمكنها، بالتعاون مع شركات التأمين وخبرائها الاكتواريين، تطبيق النموذج المقترح رقمياً على أرض الواقع واستخلاص نتائج كمية قابلة للتحقق

7 – تحليل مدى استعداد شركات التأمين السورية لتطبيق المعيار IFRS 17

تم بناء مؤشر جاهزية بسيط يتألف من أربعة محاور رئيسية تضم اثني عشر معيارا فرعيا تم تشكيلها بالاعتماد على متطلبات الإفصاح والقياس المنصوص عليها في المعيار IFRS 17 ومن الأدبيات السابقة التي تناولت تحديات التطبيق في الأسواق الناشئة، وعلى الأخص دراسة Owais & Dahiat (2021) [6] ودراسة Yryku & Lamani (2025) [17]. تم التركيز في المعايير الفرعية على وجود إفصاحات عن جوانب معينة، حيث يُمنح وجود الإفصاح درجة 1، وعدم وجوده صفر، لتكون الدرجة النهائية للشركة هي مجموع النقاط التي حصلت عليها الشركة من أصل إجمالي الدرجات والبالغ 12 درجة. وقد تم اعتماد هذا الأسلوب التبسيطي نظرا لكون الدراسة من الدراسات الاستطلاعية الاستكشافية في سوق ناشئ ولعدم توفر بيانات كمية دقيقة تمكن من ترجيح المعايير بأوزان نسبية.

الجدول رقم (1) مؤشر الجاهزية لتطبيق المعيار IFRS 17

المحور	المعايير الفرعية	شرح المعايير الفرعية
المحور الأول: الاعتراف بضرورة تطبيق المعيار IFRS 17 ومراحل التطبيق	الإشارة إلى المعيار في التقرير وإلى قرار هيئة الأشراف على التأمين لتاريخ التطبيق الإلزامي	هل تم ذكر المعيار IFRS 17 صراحة في التقرير المالي أو تقرير الحوكمة، وهل تم ذكر قرار هيئة الإشراف رقم 80/ص لعام 2025 حول تاريخ التطبيق الإلزامي؟
	تحديد مراحل التطبيق	هل تم ذكر تفاصيل خطوات تطبيق المعيار (تحليل

		الفحوة، الخطة، التنفيذ، والتقرير)
	تحديد جدول زمني	هل تم تحديد تاريخ لبدء الشركة بتطبيق المعيار؟
الاستعانة بالخبرات الخارجية	التعاقد مع مستشارين اكتواريين	هل تم الإشارة إلى أي عقد مع مزود خدمات استشارية لتطبيق المعيار؟
	ذكر اسم المستشار	هل تم تحديد هوية الطرف المستشار؟
	نطاق الخدمات الاستشارية	هل تم تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية المقدمة (تدريب نمذجة تصنيف بيانات)
التقدم في التنفيذ	الإشارة إلى تحليل الفجوة	هل تم الإشارة إلى إنجاز أو تعذر إنجاز تحليل الفجوة؟
	الإشارة على خطة التنفيذ	هل تم الإشارة إلى إنجاز أو تعذر إنجاز خطة التنفيذ)؟
	الإشارة على نتائج ملموسة	هل تم تقديم أي نتائج فعلية للتطبيق (أثر مالي، تحديات،...)؟
التحليل المعمق لمتطلبات المعيار	مناقشة أثر هامش الخدمة التعاقدي	هل تم مناقشة تأثير هامش الخدمة التعاقدي على الأرباح المستقبلية؟
	مناقشة اثر الخصم معدلات الخصم والتعديل للمخاطر غير المالية	هل تم مناقشة اثر الخصم وكيفية تحديد معدلات الخصم وكيفية الاخذ بالاعتبار المخاطر غير المالية؟
	قابلية المقارنة	هل تم مناقشة التأثير المرتقب على القوائم المالية وكيفية المقارنة بين القوائم المالية قبل وبعد التطبيق؟

يُمكن أيضا بناء على الدرجات الممنوحة عن الإفصاحات تصنيف الجاهزية إلى مستويات بحيث يتم اعتبار كل ثلاث معايير فرعية مستوى:

الجدول رقم (2) مستويات الجاهزية لتطبيق المعيار IFRS 17

الوصف	الدرجات (من 12)	مستوى الجاهزية
عدم وجود إي إفصاح جوهري عن التطبيق	0- 3	جاهزية متدنية جدا
افصاحات شكلية عن التأجيل دون تفاصيل	4- 6	جاهزية متدنية
إشارات إلى التخطيط دون نتائج ملموسة	7- 9	جاهزية متوسطة
تفصيل لمراحل التطبيق مع مناقشة تحليلية معمقة	10- 12	جاهزية عالية

عند تطبيق المؤشر على الشركات الست وإفصاحاتها تبين مايلي:

الجدول رقم (3) نتائج تطبيق المؤشر على محتويات تقارير شركات التأمين

المعيار الفرعي	أروب سورية	السورية الكويتية	الوطنية	الاتحاد التعاوني	المشرق العربي	المتحدة
الإشارة إلى المعيار في التقرير وإلى قرار هيئة الإشراف	1	1	1	1	1	1
تحديد مراحل التطبيق	0	1	0	0	0	0
تحديد جدول زمني	0	0	0	0	0	0

التعاقد مع مستشارين	1	1	1	0	0	0
ذكر اسم المستشار	0	1	1	0	0	0
نطاق الخدمات الاستشارية	1	1	0	0	0	0
الإشارة إلى تحليل الفجوة	0	*1	0	0	0	0
الإشارة إلى خطة التنفيذ	0	*1	0	0	0	0
الإشارة إلى نتائج ملموسة	0	0	0	0	0	0
مناقشة اثر هامش الخدمة التعاقدي	0	0	0	0	0	0
مناقشة اثر الخصم ومعدلات الخصم والمخاطر غير المالية	0	0	0	0	0	0
قابلية المقارنة	0	0	0	0	0	0
المجموع	3	7	3	1	1	1

* تم منح الكويتية درجة 1 في بندي تحليل الفجوة وخطة التنفيذ رغم اعترافها بتعذر إنجازهما وذلك لأن الإفصاح عن تعذر الإنجاز يُعد إفصاحا جوهريا بحد ذاته ويعكس شفافية اعلى من عدم الإشارة إليه إطلاقا

يكشف الجدول رقم (3) عن واقع غير جيد لمدى استعداد شركات التأمين السورية لتطبيق المعيار IFRS 17، إذ تراوحت درجات الجاهزية بين (1) و (7) من أصل (12) وهو ما يضع معظم الشركات ضمنن فئتي "جاهزية متدنية جدا" و "جاهزية متدنية". وهذا يعني أن معظم الشركات لم تتجاوز مرحلة الافصاحات الشكلية عن التأجيل، دون تقديم أي تفاصيل جوهرية عن خطوات التطبيق الفعلية أو التحديات التي تواجهها أو الآثار المتوقعة على قوائمها المالية.

رغم انخفاض الدرجات بشكل عام، يُلاحظ تباين واضح بين الشركات حيث حصلت السورية الكويتية على أعلى درجة (7 من 12)، في حين حصلت شركات الاتحاد التعاوني والمشرق العربي والمتحدة على أدنى الدرجات (1 من 12). يعكس هذا التباين فروقا في مستوى الوعي التنظيمي والشفافية في الإفصاح، وليس بالضرورة فروقا في الجاهزية الفعلية.

لعل ابرز ما يظهر في النتائج هو الغياب الكامل للإفصاح عن محوري "التقدم في التنفيذ" و "عمق التحليل"، إذا حصلت جميع الشركات على درجة (صفر) في المعايير الفرعية المرتبطة بهذين المحورين. وهذا يعني أنه لا توجد أي شركة أفصحت عن إنجاز تحليل الفجوة (Gap Analysis) أو خطة التنفيذ. كما لا يوجد أي شركة تناولت بالتحليل الآثار الجوهرية المتوقعة لتطبيق المعيار، مثل تأثير هامش الخدمة التعاقدي على الأرباح المستقبلية، أو أثر الخصم وتعديل المخاطر على هيكل الالتزامات

يُظهر هذا الغياب أن الإفصاحات الحالية لا تزال في إطار الالتزام الشكلي بمتطلبات التأجيل، دون الدخول في مرحلة التقييم الجوهري لتداعيات المعيار على الأداء المالي والمركز التنافسي للشركات.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة Owais & Dahiat (2021) في الأردن، من حيث وجدت أن شركات التأمين الأردنية غير جاهزة لتطبيق المعيار. غير أن الوضع في سورية يبدو أكثر حرجاً، إن أن الأردن كان قد بدأ استعداداته قبل سنوات من التطبيق الإلزامي، بينما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات السورية لم تتجاوز مرحلة الاعتراف بوجود المعيار.

كما تختلف النتائج عما توصلت إليه دراسة Ter Hoeven et al., (2024) في أوروبا، حيث أظهرت الشركات الأوروبية التزاماً واضحا بمتطلبات الإفصاح الأساسية في السنة الأولى للتطبيق، وهو ما يعكس الفجوة الكبيرة بين الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة من حيث مستوى الاستعداد والبنية التحتية.

يجب التأكيد على ان النتائج المستخلصة من هذا المقياس تعكس مستوى الإفصاح عن الجاهزية، وليس مستوى الجاهزية الفعلي بالضرورة. فقد تكون بعض الشركات قد أحرزت تقدماً في استعداداتها الداخلية، ولكنها لم تُفصح عنه في تقاريرها السنوية، سواء بسبب عدم إلزامية الإفصاح التفصيلي في المرحلة الحالية، أو بسبب التحفظ في نشرة معلومات حساسة. كما أن المقياس الحالي لا يأخذ بعين الاعتبار جودة الإفصاح أو عمقه، بل يكتفي بوجود الإفصاح من عدمه، مما قد لا يعكس بدقة الفروق الدقيقة بين شركة تقدمت في التطبيق وأخرى اكتفت بالإشارة الشكلية.

8- التغييرات المتوقعة على هيكل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

8-1 النموذج الافتراضي لقائمة الدخل

أن القائمة تم اخذ بنودها من تقارير شركات التأمين السورية والتعليق سيتم عليها للمقارنة بين الممارسات وفق IFRS 4 والتعديلات وفق IFRS 17

الجدول رقم (4) هيكل قائمة الدخل بعد التحول إلى تطبيق المعيار IFRS17

البند كما هو في قائمة الدخل (وفق المعيار IFRS 4)	طبيعة التغيير
الإيرادات والمصروفات التأمينية (النشاط الأساسي)	يتم فصل نتيجة النشاط التأميني الأساسي عن النشاط الاستثماري والمالي وإبراز نتيجته كبند مستقل (نتيجة خدمات التأمين)
صافي أقساط التأمين المكتسبة	يُلغى مفهوم الأقساط المكتسبة ويُستبدل بمفهوم الإيراد الخدمي (إيرادات خدمات التأمين) الذي يعكس قيمة الخدمات المقدمة فعليا خلال الفترة. لا يشمل هذا الإيراد المكون الاستثمار في الأقساط (وهو المبلغ الذي يُعاد دفعة لحاملي وثائق التأمين). يشمل المبلغ الإفراج عن هامش الخدمة التعاقدي وتعديل المخاطر خلال الفترة
إجمالي المطالبات المدفوعة	يُستبدل بمفهوم مصروفات خدمات التأمين والذي يشمل المطالبات المتكبدة خلال الفترة (وليس بالضرورة المدفوعة نقدا) بالإضافة إلى مصروفات الاستحواذ والتكاليف الأخرى المرتبطة بالوفاء بالعقود. يتم فصل المكون الاستثماري عن المبالغ المدفوعة، بحيث لا تُظهر المصروفات سوى الجزء المتعلق بالخدمات التأمينية
حصة معيدي التأمين	تُعرض نتيجة عقود إعادة التأمين بشكل منفصل تماما عن عقود التأمين المباشرة (نتيجة عقود إعادة التأمين المقتناة أو المحتفظ بها). يُمكن عرض نتيجة عقود إعادة التأمين كرقم واحد صافي أو تفصيلها كإيرادات (مبالغ مستردة) ومصروفات (أقساط مدفوعة) ضمن نتيجة عقود إعادة التأمين. الهدف هو إظهار الصافي لاستراتيجية إعادة التأمين بشكل شفاف
العمولات والمصاريف	سيُدرج ضمن مصروفات خدمات التأمين
صافي التغير في الاحتياطي التقني	سيتم استبدال مفهوم الاحتياطيات التقنية بمفهوم التزامات عقود التأمين (التغير في التزامات عقود التأمين) المفصلة إلى التزام الخدمة المتبقية والتزام المطالبات المتكبدة والتي تُقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية مع مراعاة المخاطر
النتائج المالية والتشغيلية الأخرى (النشاط الاستثماري وغير التأميني)	تُعرض ضمن جزء مستقل لحساب اثر التمويل الناتج عن عقود التأمين (نتائج النشاط الاستثماري المالية) حيث لا يتم خلطه مع النتيجة التشغيلية الأساسية
الفوائد والمكاسب الاستثمارية	يُمثل هذا البند أثر القيمة الوقتية للنقود والتغيرات في المخاطر المالية على التزامات عقود التأمين للشركة خيار محاسبي لتقييد هذا الأثر في قائمة الدخل أو توزيعه بين قائمة الدخل والدخل الشامل الأخر لتفادي التضارب مع الأصول المؤيدة
مكاسب فروقات الصرف غير المحققة	يعتبر عقد التأمين بندا نقديا بموجب المعيار IAS 21 لذا تُعرض فروقات الصرف ضمن النتائج المالية ما لم تكن مرتبطة باختيار عرض جزء من أثر التمويل في الدخل الشامل الاخر

المصاريف الإدارية والعمومية	يُعاد تصنيفها: الجزء المرتبط مباشرة بتنفيذ عقود التأمين يُدرج ضمن مصروفات خدمات التأمين والجزء الاخر يُدرج ضمن النتائج غير التأمينية

أهم البنود التي ستُلغى أو يتم استبدالها كليا:

صافي الأقساط المكتسبة: يُلغى هذا البند بالكامل كرقم أولي للدخل ويُستبدل بـ "إيرادات خدمات التأمين" الذي يستبعد أي مكون استثماري ويعكس الخدمات المقدمة

الاحتياطي التقني والحسابي: يُلغى هذا المفهوم ويُستبدل بـ "التزامات عقود التأمين" والتي تُقسم إلى التزام الخدمة المتبقية والتزام المطالبات المتكبدة

إن التغيير الأكثر عمقا لا يكمن فقط في تسمية البنود، بل في الفلسفة الكامنة وراء قياس الدخل، حيث ينتقل التركيز من تحصيل الأقساط إلى تقديم الخدمات وإدارة المخاطر

8- 2 قائمة المركز المالي

فيما يلي هيكل لقائمة المركز المالي وأهم التغييرات التي ستطرأ على البنود

الجدول رقم (5) هيكل قائمة المركز المالي بعد التحول إلى تطبيق IFRS 17

البند	طبيعة التغيير
النقد وما يوازيه	يبقى دون تغيير
ودائع لأجل لدى المصارف	يبقى دون تغيير
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	يبقى التصنيف حسب المعيار IFRS 9
عملاء مدينون، وسطاء ووكلاء تأمين	يبقى دون تغيير جوهري
حسابات مدينة من شركات التأمين وإعادة التأمين	قد يُعاد تصنيفها جزئيا ضمن أصول عقود إعادة التأمين
أصول عقود إعادة التأمين المقتناة	بند جديد يحل محل "حصة معيدي التأمين من الاحتياطيات"
ذمم مدينة- أطراف ذات علاقة	يبقى دون تغيير
فوائد مستحقة وموجودات أخرى	قد يُعاد تصنيفها إذا كانت تشمل تكاليف استحواذ مؤجلة (تُلغى)
استثمارات عقارية	يبقى دون تغيير
الموجودات الثابتة المادية	يبقى دون تغيير
الموجودات الثابتة غير المادية	قد تُلغى إذا كانت تُمثل تكاليف استحواذ مؤجلة أو تبقى إذا كانت اصولا أخرى
وديعة مجمدة لصالح هيئة الإشراف	يبقى دون تغيير
حسابات دائنة لشركات التأمين وإعادة التأمين	قد تُدمج جزئيا ضمن التزامات عقود التأمين
عملاء دائنون ووسطاء تأمين	يبقى دون تغيير جوهري
التزامات عقود التأمين	بند جديد يحل محل الاحتياطيات الفنية
- التزام التغطية المتبقية	يُحتسب بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية
- التزام المطالبات المتكبدة	يُحتسب بالقيمة الحالية للمطالبات غير المسددة
التزامات عقود إعادة التأمين المقتناة	بند جديد إن وجدت أرصدة دائنة مرتبطة بمعيدي التأمين

ذمم دائنة ودائنون مختلفون	يبق دون تغيير
ذمم دائنة– أطراف ذات علاقة	يبقى دون تغيير
مؤونة ضريبة الدخل	
راس المال	يبقى دون تغيير
الاحتياطي القانوني	يبقى دون تغيير
الاحتياطي الاختياري	يبقى دون تغيير
التغير المتراكم في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	يبقى حسب المعيار IFRS 9
مكاسب غير محققة من تغيرات أسعار الصفر	قد يُعاد تصنيفها حسب السياسة المحاسبية لأثر التمويل
الأرباح المدورة (معدلة)	تتغير بشكل جوهري لتعكس الأثر الرجعي لتطبيق المعيار الجديد

يُمكن تلخيص اهم التغيرات الجوهرية التي ستطرأ على قائمة المركز المالي بالنقاط التالية:

1. إلغاء الاحتياطيات الفنية والحسابية واستبدالها بالتزامات عقود التأمين المفصلة إلى التزام التغطية المتبقية LRC والتزام المطالبات المتكبدة LIC
2. حصة معيدي التأمين من الاحتياطيات الفنية والحسابية ستعرض كأصول إعادة تأمين مقتناة ضمن بند مستقل مع مراعاة مخاطر عدم إداء معيدي التأمين

9- اهم التحديات التي ستواجه قطاع التأمين السوري في تطبيق المعيار IFRS 17:

يمثل تطبيق المعيار الدولي IFRS 17 تحدياً غير مسبوق لشركات التأمين السورية، ليس فقط من حيث تعقيداته المحاسبية، بل والأهم من حيث المتطلبات التشغيلية والتقنية والبشرية التي يفرضها. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه التحديات:

أولاً. البنية التحتية الإلكترونية والبرمجيات: ستواجه الشركات حاجة ملحة لتطوير أو استبدال أنظمتها المحاسبية القديمة التي تعتمد غالباً على جداول Excel أو برامج محاسبية محلية بسيطة (بأنظمة متطورة قادرة على التعامل مع نموذج القياس العام (GMM)وحساب هامش الخدمة التعاقدية (CSM) وتعديل المخاطر (RA) بشكل ديناميكي لكل مجموعة عقود على حدة. تتطلب هذه الأنظمة قدرات عالية في تخزين ومعالجة كميات كبيرة من البيانات(Big Data) ، بالإضافة إلى القدرة على ربط الأنظمة المختلفة (أنظمة الاكتتاب، المطالبات، المحاسبة، وإعادة التأمين) ببعضها البعض لضمان تدفق سلس للمعلومات.

ثانياً. تحديات البيانات: والذي يتمثل في أن البيانات المتوفرة حالياً في معظم الشركات السورية هي على الأغلب على مستوى إجمالي (Aggregate Level) (مثل إجمالي الأقساط للفرع ككل) وليست مفصلة على مستوى كل عقد على حدة(Policy–Level Data) في حين يتطلب المعيارIFRS 17 بيانات تفصيلية لكل عقد أو على الأقل لكل مجموعة عقود متجانسة، تشمل تاريخ بدء العقد، مدة التغطية، الأقساط المتوقعة (وجداول استحقاقها)، المطالبات المتوقعة (وتوقعات تطورها الزمني)، المصاريف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالعقد، بالإضافة إلى بيانات تاريخية عن سلوك المؤمن لهم (معدلات الإلغاء، معدلات المطالبات، متوسط شدتها). هذا يعني أن الشركات ستحتاج إلى العودة إلى أرشيفها لفترات سابقة وجمع وتنظيم هذه البيانات يدوياً في كثير من الأحيان، وهي مهمة شاقة وتستغرق وقتاً طويلاً وتكاليف بشرية وتقنية عالية.

ثالثاً. تحديات تدريب الموظفين: أدخل المعيار مفاهيم جديدة غير مألوفة تماما لدى المحاسبين والمراجعين التقليديين، مثل هامش الخدمة التعاقدية (CSM) وتعديل المخاطر (RA) ومفهوم "وحدات التغطية .(Coverage Units) "لذلك، ستحتاج الشركات إلى برامج تدريب مكثفة للموظفين في الأقسام المالية والمحاسبة والاكتتاب والمطالبات لفهم متطلبات المعيار وكيفية التعامل معها وتطبيقها على عملياتهم اليومية. إن تدريب فريق عمل متخصص قد يتطلب استثمارات كبيرة في الاستشارات المتخصصة.

رابعاً. الحاجة إلى خبراء متخصصين: حيث ستحتاج شركات التأمين إلى: خبراء اكتواريين مؤهلين لتطوير النماذج الإحصائية والرياضية اللازمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية، واحتساب تعديل المخاطر، وتحديد معدلات الخصم المناسبة، وتحليل حساسية الافتراضات، وهذه الخبرات قد لا تكون متوفرة في السوق السوري. كما سيكون هناك حاجة لخبراء في نظم المعلومات وتكنولوجيا البيانات لتطوير وتنفيذ الأنظمة البرمجية المتقدمة القادرة على معالجة متطلبات المعيار أو لموائمة نظم المعلومات والبرمجيات المتطورة الموجودة مع متطلبات سوق التأمين السورية. بالإضافة إلى الحاجة إلى خبراء محاسبين متخصصين في المعايير الدولية للإشراف على عملية التطبيق والإفصاح الصحيح. وقد أظهرت دراسة Owais & Dahiyat (2021) [6] على شركات التأمين الأردنية أن نقص الخبراء الاكتواريين وتحدي البيانات كانا من أبرز العقبات التي واجهت هذه الشركات، وهو ما ينطبق بشكل أكبر على الشركات السورية التي تعاني أصلاً من شح في هذا التخصص وغياب لأسواق مالية نشطة توفر البيانات والمعايير المرجعية اللازمة (مثل منحنى العائد الخالي من المخاطر).

10- النتائج والاستنتاجات:

1. تدني مستوى جاهزية شركات التأمين السورية بشكل عام: أظهرت نتائج مؤشر الجاهزية أن جميع شركات التأمين السورية الست عينة الدراسة كانت ضمن فئتي "جاهزية متدنية جداً" و "جاهزية متدنية". وهذا يعني أن معظم الشركات لم تتجاوز مرحلة الإفصاحات الشكلية عن التأجيل، دون تقديم أي تفاصيل جوهرية عن خطوات التطبيق الفعلية أو التحديات التي تواجهها أو الآثار المتوقعة على قوائمها المالية. ويعكس هذا تدني مستوى الاستعداد الفعلي للقطاع ككل.

2. تباين مستويات الإفصاح بين الشركات: رغم انخفاض الدرجات بشكل عام، يُلاحظ تباين واضح بين الشركات، حيث حصلت السورية الكويتية على أعلى درجة (6 من 12) مقابل (1 من 12) لكل من الاتحاد التعاوني والمشرق العربي. ويعكس هذا التباين فروقا في مستوى الوعي التنظيمي والشفافية في الإفصاح، وليس بالضرورة فروقا في الجاهزية الفعلية. فبينما اعترفت السورية الكويتية بتعذر إنجاز تحليل الفجوة وخطة التنفيذ، وهو ما يعكس شفافية أعلى، اكتفت شركات أخرى بالإشارة إلى التأجيل دون أي تفصيل.

3. الغياب التام للإفصاح عن التقدم في التنفيذ والتحليل الجوهري: أبرز ما كشفته النتائج هو الغياب التام للإفصاح عن محوري " التقدم في التنفيذ" و "عمق التحليل الجوهري"، إذ حصل جميع الشركات على درجة (صفر) في جميع المعايير الفرعية المرتبطة بهذين المحورين

4. ستشهد قائمة الدخل تغييرات نوعية وجوهرية عند التحول إلى المعيار IFRS 17 وأبرزها إلغاء مفهوم صافي الأقساط المكتسب واستبداله بـ "إيرادات خدمات التأمين" والذي يعكس قيمة الخدمات المقدمة فعليا خلال الفترة ولا يشمل المكون الاستثماري في الأقساط. كما سيتم فصل نتيجة عقود إعادة التأمين عن عقود التأمين المباشرة وعرضها بشكل منفصل. كما سيتم فصل نتيجة النشاط التأميني الأساسي عن النشاط الاستثماري والمالي بحيث تُعرض نتيجة خدمات

التأمين كبند مستقل، وتُعرض النتائج المالية ضمن جزء مستقل تحت مُسمى " أثر التمويل الناتج عن عقود التأمين". كما سيتم إعادة تصنيف المصاريف الإدارية والعمومية بحيث يُدرج الجزء المرتبط مباشرة بتنفيذ عقود التأمين ضمن مصروفات خدمات التأمين، والجزء الأخر ضمن النتائج غير التأمينية.

5. كما ستشهد قائمة المركز المالي تغييرات جوهرية في التصنيف والعرض يُمكن تلخيصها بما يلي: سيُلغى بند "الاحتياطيات الفنية والحسابية" وسيتم استبداله بـ "التزامات عقود التأمين" مع تفصيلها إلى التزام التغطية المتبقية والتزام المطالبات المتكبدة. كما سيتم إعادة تصنيف "حصة معيدي التأمين من الاحتياطيات الفنية" لتصبح "أصول عقود إعادة التأمين المقتناة" كبند مستقل، مع مراعاة مخاطر عدم أداء معيدي التأمين. كما سيطرأ تغيير جوهري على الأرباح المدورة التي ستعكس الأثر التراكمي لجميع التعديلات الناتجة عن تطبيق المعيار الجديد لأول مرة وتشمل: إعادة قياس الاحتياطيات، رسملة تكاليف الاستحواذ، إعادة قياس أصول إعادة التأمين، وتأثير تغير منهجية القياس على فروقات الصرف والاستثمارات.

11-الاستنتاجات والتوصيات:

1. توصي الدراسة شركات التأمين بالبدء الفوري في إجراء تحليل فجوة شامل يُحدد الفروقات في ممارساتها المحاسبية والتشغيلية الحالية ومتطلبات المعيار الدولي IFRS 17. ينبغي أن يشمل هذا التحليل تقييم مدى توفر البيانات التفصيلية على مستوى العقود الفردية، وقدرة الأنظمة المحاسبية الحالية على التعامل مع متطلبات القياس والإفصاح، ومستوى جاهزية الكوادر البشرية. وبناء على نتائج التحليل، يتعين وضع خطة تنفيذية تفصيلية تتضمن جداول زمنية محددة ومسؤوليات واضحة لمعالجة الفجوات المكتشفة.

2. توصي الدراسة شركات التأمين بالانتقال من الإفصاحات الشكلية المقتضبة إلى إفصاحات جوهرية تعكس التقدم الفعلي في الاستعدادات، والبدء بالإفصاح عن نتائج تحليل الفجوة (أو أسباب تعذر إنجازه)، وعن خطة التنفيذ والجدول الزمني لها، وعن التحديات الرئيسية التي تواجهها والإجراءات المتخذة لمعالجتها، وعن الآثار المتوقعة للمعيار على قوائمها المالية. تعزز هذه الإفصاحات من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرين في قدرة الشركة على الامتثال لمتطلبات المعيار وتحسين سمعتها.

3. توصي الدراسة هيئة الإشراف على التأمين بوضع إطار تنظيمي لتطبيق المعيار IFRS 17، يتضمن جداول زمنية واضحة وواقعية تراعي قدرات الشركات المختلفة، مع إمكانية منح مهل إضافية للتطبيق للشركات غير الجاهزة. كما ينبغي للإطار أن يحدد متطلبات دنيا للإفصاح عن الاستعدادات في التقارير الدورية، بحيث تتجاوز الإفصاحات الشكلية إلى إفصاحات جوهرية عن التقدم الفعلي في مراحل التطبيق المختلفة، مع وضع آليات لمتابعة وتقييم التقدم المحرز بشكل دوري.

4. توصي الدراسة هيئة الإشراف على التأمين بتوفير الدعم الفني والاستشاري للشركات حول كيفية التعامل مع متطلبات المعيار. كما توصي بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة للشركات لنقل الخبرات والتجارب الناجحة في الأسواق المجاورة أو الأسواق المتقدمة. بالإضافة لذلك، توصي الدراسة الهيئة بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة الأسواق

والأوراق المالية والمصرف المركزي لتوفير المعايير المرجعية اللازمة التي تفتقر إليها السوق السورية حالياً، وعلى راسها منحنى العائد الخالي من المخاطر.

5. توصي الدراسة المستثمرين الحاليين والمحتملين في قطاع التأمين السوري بإعادة تقييم المخاطر المرتبطة باستثماراتهم في ضوء النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة، والتي أظهرت تدني في مستويات الجاهزية لتطبيق المعيار، وتباين واضح بين الشركات في مستويات الوعي التنظيمي والشفافية في الإفصاح. كما توصي الدراسة المستثمرين بالمطالبة بإفصاحات أكثر تفصيلا من مجالس إدارات الشركات حول خططها وآلياتها لتطبيق المعيار.

المراجع:

[1] G. Muchirahondo, "Usefulness of IFRS 17 Insurance contracts: Perspectives from South African accounting experts," Master's thesis, School of Accountancy, University of Johannesburg, Johannesburg, South Africa, 2020.
[2] R. Ter Hoeven, A. Borelli, and P. van Vlijmen, "First year's application of IFRS 17 in the financial statements of European insurance companies," *Maandblad voor Accountancy en Bedrijfseconomie*, vol. 98, no. 6, pp. 403–422, 2024.
[3] L. Palmborg, M. Lindholm, and F. Lindskog, "Financial position and performance in IFRS 17," *Scandinavian Actuarial Journal*, vol. 2021, no. 3, pp. 171–197, 2021.
[4] K. Pulawska and W. Strzelczyk, "IFRS 17 implementation: market participants' perspective," *Central European Management Journal*, vol. 33, no. 3, pp. 455–477, 2025.
[5] R. Vazov and Z. Hristozov, "Specific Features of the Application of IFRS 17 - Valuation of Insurance Contracts and Profit and Loss Management," *Journal of Risk and Financial Management*, vol. 18, no. 12, p. 706, 2025.
[6] W. O. Owais and A. A. Dahiyat, "Readiness and Challenges for Applying IFRS 17 (Insurance Contracts): The Case of Jordanian Insurance Companies," *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, vol. 8, no. 3, pp. 277–286, 2021.
[7] M. Hamza, A. Obeid, H. Haddad, R. Binsaddig, and A. H. Hisham, "The Expected Impact of Applying the Insurance Contracts Standard (IFRS 17) in the Solvency and Profitability of Insurance Companies listed on the Amman Stock Exchange," *Journal of Ecohumanism*, vol. 3, no. 7, pp. 4839–4849, 2024.
[8] PwC, "IFRS 17 for non-insurers key reminders," *PwC Viewpoint*, Jan. 5, 2023. [Online]. Available: https://viewpoint.pwc.com/dt/gx/en/pwc/in_depths/in_depths_INT/in_depths_INT/ifrs-17-affects-more-than-just-insurance-companies/ifrs-17-for.html. [Accessed: 2026-09-11]
[9] T. Lee and A. Jagga, "Sufficient mathematical conditions for identical estimation of the liability for remaining coverage under the general measurement model and premium allocation approach," *British Actuarial Journal*, vol. 29, p. e17, 2024.
[10] T. P. Chng and R. Lin, "IFRS 17 Variable Fee Approach: Fee Income versus Total Cash Flows Point of View," *The Financial Reporter*, Society of Actuaries (SOA), Jul. 2024. [Online]. Available: https://www.soa.org/sections/financial-reporting/financial-reporting-newsletter/2024/july/fr-2024-07-chng. (Accessed: 2026-09-11)

[11] K. Batková, "IFRS 17 and its impact on the financial statements of insurance companies," Ph.D. dissertation, Faculty of Management and Economics, Tomas Bata University, Zlin, Czech Republic, 2020.
[12] H. Shan, T. Zhang, and W. Wu, "Measuring Impact of Reinsurance on Earnings under IFRS 17," *The Financial Reporter*, Society of Actuaries (SOA), Sep. 2023. [Online]. Available: https://www.soa.org/sections/financial-reporting/financial-reporting-newsletter/2023/september/fr-2023-09-zhang/. (Accessed: 2026-09-11)
[13] International Accounting Standards Board, IFRS 17 Insurance Contracts. London: IFRS Foundation, 2017.
[14] A. Dahiyat and W. Owais, "The expected impact of applying IFRS (17) insurance contracts on the quality of financial reports," *Accounting*, vol. 7, no. 3, pp. 581–590, 2021.
[15] Y. S. M. Alzobaidy and B. N. A. Al-Mashhadani, "The Effect of Measuring Insurance Contracts according to IFRS 17 on the Financial Solvency of Insurance Companies in Iraq," *Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities*, (in Arabic), vol. 21, no. 1, pp. 74–88, 2021.
[16] M. Al-Younes, "A Proposed Model to Study the Impact of Insurance Contracts Accounting on Improving Performance and Quality of Financial Reports: An Applied Study," Ph.D. dissertation, (in Arabic), Damascus University, Damascus, Syria, 2023.
[17] E. Yryku, D. Lamani " Impact of IFRS 17 on life Insurance Product Pricing and Design in Late-Adopting Markets," Proceedings of IAC in Prague, Prague, Czech Republic, 2025.